

التخصصات الجامعية والالتحاق ومتطلبات التنمية

(بحث في ضوء واقع الجامعات اليمنية الحكومية)

فيصل سيف المخلافي (*)

المقدمة:

بعد التناغم بين تخصصات التعليم الجامعي ومخرجاته ومتطلبات التنمية، في ظل المتغيرات الاقتصادية والعلمية والتقنية، أمرا حتميا لا بد من اللارتناء بالقدرة التنافسية للاقتصاد وشركاته ومنتجاته، في السوقين المحلية والعالمية على السواء. وتزداد أهمية التعليم الجامعي ونوعية تخصصاته، كلما كان مستوى التطور الاقتصادي والتقني للدولة ضئيلا، فالتطور الناجم عن التعليم، ليس مجرد سباق مع الزمن عن طريق الجهود الموجهة إلى زيادة القدرات المعرفية ومستواها، بل يعد أيضا سباقا بين الدول والشركات للحصول على مزيد من الفرص ومواجهة تحديات المنافسين. لذا، ترتفع أهمية التعليم الجامعي ونوعية تخصصاته ومخرجاتها، إلى مرتبة أولى في ذلك السياق. غير أن واقع الجامعات اليمنية يشير إلى ضعف في مدى التوافق بين التخصصات الجامعية ومخرجاتها، مع متطلبات التنمية وسوق العمل؛ وهو ما يبرر بحث المشكلة وفقا للمنهجية الآتية:

١ - مشكلة البحث وأهميته:

إن الملاحظ، من واقع التعليم الجامعي في اليمن، ضعف التناغم بين تخصصاته ومخرجاته، مع متطلبات التنمية وسوق العمل؛ وهو ما أسهم في

(*) عميد كلية العلوم الإدارية، أستاذ التجارة الدولية والتنمية المساعد، جامعة ذمار - اليمن.

ضعف قدرة الشركات على تشغيل الخريجين، ومن ثم تزايد البطالة بين مخرجات التعليم الجامعي. وتوجب خطورة تلك المشكلة توجيه البحث إليها، بما يساعد المخططين وصناع القرار على معالجتها. فالبحث يدرس مشكلة خاصة في ضوء واقع الجامعات اليمنية الحكومية، بشكل يمكن معه الإسهام في عملية التطوير اللازمة لها (الجامعات)، وفق متطلبات التنمية وسوق العمل.

٢ - أهداف البحث:

بناء على المشكلة السابقة، يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

- (١) تعرف واقع تخصصات التعليم الجامعي الحكومي والالتحاق به ومحدداته، وواقع الموارد المتاحة لعملية بناء القدرات.
- (٢) تعرف مدى التناغم بين مخرجات التعليم الجامعي من جانب، ومتطلبات التنمية وسوق العمل من جانب آخر.

٣ - منهج البحث:

سيعتمد البحث على البيانات التاريخية لمدد من السنوات الماضية عن الملتحقين والمقبولين والخريجين، في إطارها المنظومي (المدخلات والموارد المتاحة)، إضافة إلى الشواهد القائمة عن عملية بناء القدرات. كما سيعتمد البحث على الطرق التصنيفية للبيانات، بما يخدم تحقيق هدف البحث؛ إذ سيتم توزيع المدخلات (التخصصات العلمية والمقبولين والملتحقين للعامين الجامعيين ٢٠٠١/٢٠٠١ و ٢٠٠٤/٢٠٠٥، والموارد المتاحة)، وفقا لمجالات العلوم، ووفق فئات التخصص في كل مجال، حتى يمكن تصنيف البيانات وتلخيصها، وفقا لعدد من المعايير العامة التي أهمها التطوير التقني، ونوعية التخصص ودقته، وأهمية التخصص للتنمية الاجتماعية (ينظر إطار ١).

ومن هنا، سينقسم البحث - إضافة إلى المقدمة - على الفروع الخمسة الآتية:

- ١- واقع التخصصات الجامعية والملتحقين والقبول.
- ٢- الموارد المتاحة للتعليم الجامعي.
- ٣- محددات الالتحاق وفق التخصص.
- ٤- المخرجات ومتطلبات التنمية.
- ٥- الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً- واقع التخصصات الجامعية والملتحقين والقبول:

بلغ عدد الجامعات في اليمن، حتى وقت إعداد البحث، ١٩ جامعة، منها ٧ جامعات حكومية (هناك جامعة أخرى في طور تأسيسها)، و ١٢ جامعة أهلية. وباستثناء جامعتي صنعاء وعدن اللتين أنشئتتا في عقد السبعينيات من القرن الماضي؛ فإن الجامعات الحكومية الأخرى، تعد جامعات ناشئة؛ إذ أنشئت رسمياً في ١٩٩٦. ويبلغ عدد الكليات في الجامعات الحكومية نحو ٨٥ كلية، إضافة إلى مراكز ومعاهد تأهيل (منها ٣ مراكز حاسوب)، وتوزع الكليات على مجال العلوم الاجتماعية (٤٢ كلية، منها ٣١ كلية تربية)، وعلوم الاقتصاد والإدارة (٩ كليات)، وكليات العلوم الطبيعية والتقنية (٣٥ كلية).

١- واقع التخصصات الجامعية:

يبلغ عدد التخصصات المعتمدة في الجامعات الحكومية نحو ٩٨ تخصصاً (العام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥)، بتكرار إجمالي يبلغ ٤٣٧ قسماً علمياً، تتوزع بين مجال العلوم الاجتماعية (٢١٢ قسماً، في ٤١ تخصصاً)، ومجال علوم الاقتصاد والإدارة (٣٨ قسماً، في ١٢ تخصصاً)، ومجال العلوم

الطبيعية والتقنية (١٠٧ أقسام، في ٤١ تخصصاً)، ومجال التربية (علوم أساسية) (٨٠ قسماً، في ٤ تخصصات) (جدول ٢).

والملاحظ هيمنة تخصصات التربية على الأقسام العلمية (٥١,٩٥٪)، بمتوسط كثافة بلغ نحو ١٠,٨١ أقسام لكل تخصص، يليها تخصصات العلوم الطبيعية والتقنية (٢٤,٤٩٪)، بمتوسط كثافة بلغ نحو ٢,٦١ لكل تخصص، في حين حصلت تخصصات العلوم الأخرى على ١٤,٨٧٪ من الأقسام العلمية، بمتوسط كثافة قدره ٢,٧١ لكل تخصص (جدول رقم ١).

أما من حيث فئة التخصص، فإن فئة التربية (علوم)، ثم فئة التربية (دراسات عربية وإسلامية) تأتيان في صدارة كثافة الأقسام العلمية على الترتيب، يليهما فئة علوم الاقتصاد والإدارة، ثم فئة العلوم الأساسية، أما فئة الشريعة والقانون ففي أدنى سلم كثافة الأقسام العلمية، بسبب النظام التخصصي العام في كليات الشريعة والحقوق.

وبناء على ذلك، فإن أعلى درجات النمطية تسود في فئة تخصص التربية (دراسات عربية وإسلامية)، ثم فئة التربية (علوم)، ومن ثم ضعف توافق الأولى مع متطلبات التنمية والتطوير التقني حالياً، وملاءمة الثانية لتلك المتطلبات من ناحية، والطلب على مخرجاتها من ناحية أخرى. ويأتي بعد ذلك في درجة النمطية، فئة العلوم الاجتماعية في التربية والآداب، وفئة التربية (لغات أجنبية)، وفئة علوم الاقتصاد والإدارة. والفئتان الأخيرتان من التخصصات تتوافقان نسبياً مع متطلبات الارتقاء بالتعليم العام والتطوير والتنظيم.

والحقيقة أن ارتفاع درجات النمطية في تلك الفئات التخصصية، يعود إلى عدد من العوامل، لعل أهمها:

- ١ - انتهاج سياسة استبدال مدرسين يمنيين من إعدادية ١٩٩٥ بالمدرسين غير اليمنيين فى التعليم الأساسى والثانوى، على نحو عشوائى، هو ما أدى إلى التوسع فى إنشاء كليات التربية والمعاهد المتوسطة لاستيعاب أعداد كبيرة من مخرجات التعليم الثانوى؛ وهو ما يسر نمطية التخصصات التربوية والأدبية فى خلال عقد التسعينيات.
- ٢ - غلبة مخرجات التعليم الثانوى "الأدبية" فى خلال عقد التسعينيات وما قبله، على المخرجات الأخرى.
- ٣ - توافق العوامل السابقة مع سياسة حكومية تستهدف تنمية المحافظات والمناطق النائية التى وجدت ضالتها فى نشر التخصصات الاجتماعية فى كليات التربية والآداب.
- ٤ - وعلى خلاف النمطية المشار إليها، يادر بعض الجامعات الحكومية الناشئة، إلى التوجه نحو اعتماد أقسام علمية جديدة فى تخصصات طبيعية وتقنية، وفى تخصصات دقيقة فى العلوم الأساسية، وتخصصات نوعية فى العلوم الاجتماعية والاقتصاد والإدارة. وبلغ عدد التخصصات المشار إليها نحو ٥٣ تخصصا (٥٤٪ من إجمالى التخصصات القائمة)، بنحو ٢٢,٢٠٪ من الأقسام العلمية المعتمدة فيها (استنادا إلى جدول ٢)، وبحسبان تخصصات العلوم الطبيعية والتقنية لازمة لمتطلبات التنمية وسوق العمل والتطوير التقنى؛ فإن درجة نوعية التخصص بلغت نحو ٢٣,٥٨٪ فى مجال العلوم الاجتماعية (بدون فنة التربية لغات أجنبية)؛ أى نحو (٥٠ قسما علميا)، فى حين بلغت نحو ٢١,٠٥٪ لمجال علوم الاقتصاد والإدارة، بنحو ٨ أقسام علمية نوعية (استنادا إلى الجدول ذاته).

٢ - سياسات القبول:

اعتمدت الجامعات منذ نشأتها، سياسة الباب المفتوح فى قبول مخرجات التعليم الثانوى حتى بالمعدل الأدنى للنجاح، مع وجود تفاوت فى ذلك المعدل بين الكليات، فهو عند مستويات مرتفعة للقبول فى كليات الطب والصيدلة والهندسة والحاسوب، ضمن فئة كليات العلوم الطبيعية والتقنية. ومع تأسيس المجلس الأعلى للجامعات، وضعت سياسة للقبول، تستند إلى عدد من المعايير؛ أهمها: معيار الطاقة الاستيعابية للكلية (والجامعة)، وحد أدنى لمعدل الثانوية العامة لا يقل عن ٧٠٪ للقبول فى الجامعة، وحد أدنى للقبول فى كليات الطب والصيدلة والأسنان (٨٥٪) مع الأخذ فى الحسبان الفوارق الإقليمية، واجتياز امتحان القبول فيها، ومعدل قبول لا يقل عن ٨٠٪ للهندسة والحاسوب، واعتماد نظام القيد الموازى برسوم دراسية، بمعدل يقل ٥٪ عن معدل النظام العادى، بما يحقق موردا ذاتيا للجامعات.

غير أن الشواهد تشير إلى أن معيار الطاقة الاستيعابية، بوصفه المعيار الأساسى، لا يتم تطبيقه إلا فى حدوده الدنيا، وخاص بالقبول فى كليات الطب والهندسة والحاسوب، فى حين يقل تطبيقه فى أى من الكليات (أو التخصصات) الأخرى. وسيتضح ذلك بجلاء عند تناول الإطار البشرى والمادى للتعليم الجامعى.

ومن جانب آخر، وبالتوازى مع نمطية التوسع فى الأقسام العلمية فى تخصصات العلوم الاجتماعية (فئة ١ إلى ١١ عدا فئة التربية علوم)، فقد استحوذت هذه على نحو ٦٠,٥٥٪ من إجمالى عدد المقبولين فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، فى حين لم يتجاوز عدد المقبولين فى تخصصات العلوم الطبيعية والتقنية^(١) نحو ١٠,٢٦٪، والتربية (علوم) نحو ١٠,٩٤٪، والنسبة المتبقية لتخصصات الاقتصاد والإدارة (جدول ٢). وتتصدر فئة التربية (دراسات

عربية وإسلامية) (٢١,٧٢٪)، وفئة الاقتصاد والإدارة حصص القبول. ومع تطبيق معايير القبول التي سبقت الإشارة إليها، انخفض معدل القبول في الجامعات الحكومية وفقا لمؤشرات عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ بنحو ٥,٥٧٪ عن عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢، وانخفضت حصة العلوم الطبيعية والتقنية بنحو ٥,٦٥٪، وتحديدًا في تخصصات الطب والعلوم الصحية والحاسوب والإلكترونيات، في حين انخفض في تخصصات العلوم الأساسية والهندسة. وكان يمكن لانخفاض عدد المقبولين أن يكون ضعف النسبة المشار إليها، لولا تطبيق نظام القيد الموازي. ولا شك في أن انخفاض عدد المقبولين في الجامعات الحكومية بشكل عام، قابله زيادة في الإقبال على المعاهد والمراكز الفنية والتقنية (مدة الدراسة فيها سنتان أو ثلاث بعد الثانوية)، وكليات المجتمع، بعد تركيز السياسات العامة على إنشائها مع بداية الألفية الثالثة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجامعات الأهلية. ومع ذلك، فإنه لا توجد سياسات واضحة محددة يلتزم فيها تمامًا، بما يتوافق مع متطلبات التنمية وسوق العمل؛ إذ إن ما يضعه مجلس الجامعات قبل عملية القبول ليس إلا شروطًا آنية فحسب، تأخذ في الحسبان حصول الجامعات على إيرادات ذاتية إضافية، ولا تتناغم بما يكفي مع متطلبات التنمية وسوق العمل. وفوق ذلك، فإن خطط التنمية ضمن محور التعليم، لا تحدد ذلك بوضوح، على الرغم من إشارة رؤية اليمن الاستراتيجية ٢٠٠٠-٢٠٢٥ إلى وجوب ربط التعليم الجامعي بمتطلبات التنمية، بما يعنيه ذلك من وجوب وضع سياسات للبنوك في الجامعات تسهم في أخذ عملية التنمية بمخرجات التعلم الملائمة.

٣- توزيع الملتحقين وفق التخصص:

تعد الجامعات المؤسسات الرئيسية في بناء القدرات المعرفية، سواء كانت كوادر بشرية ماهرة أو رأس مال فكريا، يستند إليه في عمليات البحث

والتطوير والابتكار والاختراع، بما يعزز عملية التنمية والقدرات التنافسية للاقتصاد وشركاته. لذا، فإن تحليل توزيع الملتحقين فيها، يعد في طبيعة المؤشرات لواقع العلوم والتقنية والمعرفة.

في هذا الصدد، توضح مؤشرات الملتحقين انتقال نمطية التخصصات والأقسام العلمية، إلى نمطية كبيرة في توزيع الملتحقين، وفقا لبياناتهم عن عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥؛ إذ يهيمن مجال العلوم الاجتماعية على الالتحاق بنحو ٥١,٢١٪، يليه مجال الاقتصاد والإدارة بنحو ١٨,٢٥٪، ثم مجال العلوم الطبيعية والتقنية بنحو ١٦,٤٨٪ (جدول ٢). أما من حيث فئة التخصص؛ فإن فئة التربية (دراسات عربية وإسلامية) تصدر طليعة الفئات التخصصية، من حيث استحوادها على الملتحقين، ثم فئة التربية (علوم)، ثم الشريعة والقانون (جدول ٢).

وتشير المؤشرات والشواهد إلى أن نمطية توزيع الملتحقين على التخصصات الجامعية، يعود إلى عدد من الأسباب التي لعل من أهمها ما يأتي:

- ١ - تبعية توزيع الملتحق نسبيا، لكثافة الأقسام العلمية في كل تخصص، لاسيما في تخصصات كليات التربية والآداب التي أتاحت خدماتها في معظم المحافظات.
- ٢ - سعى بعض مخرجات التعليم الثانوي، ومنهم ممن تقل معدلاتهم عن الحدود الدنيا، للالتحاق بكليات الطب والحاسوب والهندسة، إلى الالتحاق بالكليات (والتخصصات) التي ترتفع فيها درجة ضمان الحصول على وظائف بعد التخرج (وينطبق ذلك على كليات التربية أيضا).

- ٣ - تفضيل بعض مخرجات التعليم الثانوي، الالتحاق بالكليات

(والتخصصات) التي تتيح لهم الدراسة، بدون مواظبة وانتظام، بما يمكنهم من العمل (وينطبق ذلك على كليات الآداب والشريعة والقانون، وبعض كليات الاقتصاد والإدارة).

٤ - تأثر توزيع الملتحقين بالأثار السلبية للسياسات غير المواتية للتعليم العام، في خلال عقد التسعينيات، ومن ذلك النسبة العالية للملتحقين بالقسم الأدبي في مرحلة التعليم الثانوي، التي بلغت نحو ٤٧,٣٧٪ عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩، مقابل ٥١,٨٨٪ للقسم العلمي، وانخفضت إلى نحو ٣٠,٥٠٪، في عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ (مقابل ٦٨٪ للقسم العلمي)^(٣). وقد عكس ذلك نفسه في الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، وارتفاع أعداد الملتحقين بالأقسام العلمية النمطية.

أما اتجاه الملتحقين (تغيراتهم النسبية)؛ فإن انخفاض إجمالي الملتحقين بين العامين الدراسيين ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، بنحو ٥,٦٪، يشير إلى انخفاض نسبة الملتحقين بمجال العلوم الاجتماعية والاقتصاد والإدارة بشكل عام، وارتفاع نسبتهم في مجال العلوم الطبيعية والتقنية والتربية (علوم أساسية) (الجدول ٢). وتعود تلك التغيرات إلى عدد من العوامل التي لعل أهمها ما يأتي:

أ- اتخاذ الجامعات الحكومية بعض السياسات اليسيرة، بهدف ترشيد القبول فيها، وبما لا يخل بقدراتها على تعظيم مواردها الذاتية، ومن ذلك إدخال نظام القيد الموازي بأجور دراسية، وبنقص قدره ٥٪ عن الحد الأدنى لمعدل القبول المعتاد لكل تخصص. وهذا ما يفسر أيضا الزيادة المتحققة في الالتحاق والقبول في تخصصات العلوم الأساسية والطبيعية.

ب- التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة التي استوعبت نحو ٧,٣٧٪ من إجمالي عدد طلاب التعليم العالي في عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤، على سبيل المثال، والتوسع في إنشاء المعاهد المهنية والتقنية بعد الثانوية، وكليات المجتمع التي استوعبت نحو ١٥,٢٠٪ من إجمالي عدد طلاب التعليم العالي في العام ذاته^(٣). ويؤكد ذلك أن معدل الالتحاق بهذا المستوى من التعليم قد بلغ نحو ١٠,٦٠٪ في العام ذاته^(٤).

ج- ارتفاع كلفة الفرصة البديلة من الالتحاق بالتعليم الجامعي لتزايد معدلات البطالة، بما فيها بطالة خريجي الجامعات، لاسيما من تخصصات العلوم الاجتماعية والتربوية، كما سيوضح فيما بعد.

والحقيقة أن التراجع في أعداد المقبولين في الجامعات الحكومية، يمكن أن يكون جيدا، إذا كان ذلك بسبب ارتفاع القبول في المعاهد والكليات المهنية والتقنية أولا، ثم إذا كان ذلك التراجع قد حدث في تخصصات العلوم الاجتماعية وما في مستواها ثانيا، وهذا ما حدث فعلا، وثالثا إذا ترافق ذلك التراجع مع حدوث زيادة في القبول في تخصصات العلوم التقنية وعلوم الطب والزراعة، ورابعا إذا كان ذلك لغرض ترقية نوعية التعليم.

ثانيا- الموارد المتاحة للتعليم الجامعي:

إن مؤشرات موارد التعليم، من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها تعرف مدى التزام المجتمعات والحكومات تجاه التعليم (ومنها مؤشرات الإنفاق العام على التعليم)^(٥)، فضلا عن مدى وفرة الموارد المادية (الوسائل) والبشرية (أعضاء هيئة التدريس)، فمن خلالها، إضافة إلى الشواهد العملية، يمكن الاستدلال عن وضع عملية بناء القدرات.

١- الإطار البشرى للتعليم الجامعى:

يشير مؤشر التوزع النسبى لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، إلى وجود تباينات كبيرة فى ذلك التوزع مقارنة بتوزع الطلاب الملتحقين. فعلى وفق التوزع الأفقى لذلك المؤشر (أى وفقاً للتخصص)، فإن حصة تخصصات العلوم الطبيعية والتقنية تبلغ أكثر من النصف (٥١٪)، حتى مع استبعاد الأساتذة فى التربية (علوم) تبقى الحصة مرتفعة (٤١,٢٦٪)، ونحو نصف تلك الحصة هم أساتذة معاونون فى تخصصات الطب والعلوم الصحية، فى حين لا يتجاوز أساتذة الحاسوب والإلكترونيات نحو ٣,٥٨٪، ولا تتجاوز حصة تخصصات العلوم الاجتماعية والتربوية نحو ٣٨,٨٦٪، ولا تتجاوز حصة العلوم الاقتصادية والإدارية نحو ١٠,١٤٪ (جدول ٥). وفضلاً عن ذلك، يمثل الأساتذة والمعاونون غير اليمنيين نحو ١٣,٣٧٪ من الإجمالى. أما على وفق التوزع الرأسى (أى بحسب المستوى العلمى أو المؤهل)، فإن حصة الحاصلين على درجة الدكتوراه من أساتذة التخصصات الطبيعية والتقنية تصل إلى ٧١,٤٢٪، فى حين أنها ٥١٪ فى تخصصات العلوم الاجتماعية والتربوية وتخصصات الاقتصاد والتجارة والإدارة على الترتيب، وتحوز تخصصات الطب والعلوم الصحية أكثر من ٢٠٪ من إجمالى الحاصلين على درجة الدكتوراه (استناداً إلى جدول ٣).

ومن جانب آخر، يوضح مؤشر معدل الملتحقين لكل أستاذ أنه مرتفع للتخصصات النمطية بشكل عام (دراسات عربية وإسلامية والتربية لغات وعلوم أساسية)، فضلاً عن أن ارتفاعه فى تخصصات الاقتصاد والإدارة، لارتفاع أعداد الملتحقين بها. أما تخصصات العلوم التقنية والطبيعية؛ فإن معدل الملتحقين لكل أستاذ مناسب فى المتوسط (٣٠ طالباً)، وعلى مستوى كل تخصص فإن دون المتوسط لتخصصات الطب والعلوم الصحية والزراعة

والعلوم الهندسية، غير أنه أكثر من ضعف المتوسط لتخصصات الحاسوب والاتصالات (جدول ١).

٢- الإطار المادى:

(١) الإطار المالى:

بلغ الإنفاق العام على التعليم فى تونس وماليزيا نحو ٦,٤٠٪ و ٨,١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى على الترتيب فى المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) فى المتوسط، وبلغ نحو ٢٢,٨٠٪ و ٣٣,٣٪ للتعليم العالى من إجمالى الإنفاق على التعليم لكلا الدولتين فى المدة ذاتها فى المتوسط^(٦). أما فى اليمن، فالإنفاق على التعليم بمستوياته المختلفة فيها لم يتجاوز نحو ٥,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٥. ويتطلب التحليل العميق، توضيح ما لا تظهره تلك الأرقام؛ إذ بلغت حصة الفرد (من السكان) من الإنفاق العام على التعليم العالى برمته نحو ٣٩ دولارا فى تونس، ونحو ١١٥ دولارا فى ماليزيا فى عام ٢٠٠٣^(٧)، فى حين لم يتجاوز فى اليمن نحو ٤,٣٠ دولارا فى العام الجامعى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٤^(٨).

وفوق ذلك، فإن نحو ٩٠٪ من الإنفاق العام على التعليم الجامعى فى اليمن يمثل نفقات جارية، ولم تقل تلك النسبة إلا فى السنوات التى تنفذ فيها مشروعات مبان وتشبيدات، فمثلا بلغت فى عام ٢٠٠٥ نحو ٧٢٪ من إجمالى الإنفاق على التعليم الجامعى، وبلغت نسبة الإنفاق على الأجور والمرتببات والابتعاث للدراسات العليا نحو ٨٧٪ من الإنفاق الجارى، والنسبة المتبقية (١٣٪) تمثل النفقات السلعية والخدمية (النفقات التشغيلية والتجهيزات والصيانة)^(٩).

ومن خلال تلك المؤشرات والشواهد الواقعية، يستنتج ما يأتى:

أ- وجود خلل أساس في نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي، يتمثل في هيمنة النفقات الجارية عليه، وفي الوقت ذاته يشكو أعضاء هيئة التدريس من تدنى مستويات الأجور والمرتبات، ليس قياسا إلى غيرهم من الموظفين الحكوميين، بل قياسا إلى متطلبات الأستاذ والباحث الجامعي ومستوى المعيشة اللازم له ودوره المطلوب في سبيل التقدم في عملية التنمية والتطوير التقني، وما يتطلبه من فاعلية في عملية بناء القدرات.

ب- تدن شديد في مخصصات النفقات السلعية والخدمية والصيانة، مقارنة بما هو مطلوب، ليس لرفع جودة التعليم والتعلم، بل لتسيير الأنشطة المعتادة.

ج - وجود تدن شديد في كفاءة استخدام مخصصات النفقات السلعية والخدمية والصيانة والنفقات الرأسمالية الذي يتضح من خلال عدد من الشواهد التي من أهمها: إنفاق مخصصات نفقات سلعية وخدمية وصيانة لأغراض أخرى يمكن وصفها بأنها بعيدة الارتباط بالعملية التعليمية، وارتفاع النفقات الفعلية لبعض السلع والخدمات مقارنة بأسعارها السائدة في السوق، وكثيرا ما يتم شراء سلع وتجهيزات أو تنفيذ مبان بخلاف المواصفات المطلوبة.

(٢) وسائل التشغيل:

إن الإنفاق على التعليم الجامعي متدن، ومن ذلك الإنفاق على المتطلبات السلعية والخدمية ونفقات الصيانة، ومن النادر حصول أستاذ أو طالب ما، على دورية جديدة في معظم مكاتب الجامعات الحكومية (أو الكليات)، ويتآمر كثير من أساتذة التخصصات العملية والحاسوبية من نقص الأجهزة، وكثرة تعطل المتاح منها، وسوء الموارد العملية التي يتم توفيرها، وارتفاع معدل عدد الطلبة

في كل قاعة في بعض الكليات (يصل في بعض الحالات إلى أكثر من ٣٠٠ طالب في القاعة)، وهذا وغيره، يؤكد أن معيار الطاقة الاستيعابية الذي يقال إنه المعيار الأساسي لتحديد أعداد المقبولين في كل كلية أو تخصص، لا يفهم حقا مضمونه الفعلي، أو أنه مجرد ادعاء فحسب، لاسيما في تخصصات العلوم الاجتماعية وعلوم الاقتصاد والإدارة.

٣- إطار بناء القدرات:

تشير الشواهد إلى أن الأساليب المستخدمة في عملية التعليم والتعلم، مازالت قاصرة تماما عن تحقيق أهداف بناء القدرات المعرفية والفكرية اللازمة للممارسة في سوق تتزايد فيها درجة المنافسة. ويمكن الاستدلال على ذلك بالعوامل الآتية:

(١) شيوع طريقة التدريس من خلال الإلقاء، والاعتماد على المذكرات، ويبقى الأستاذ والمذكرات هما محور العملية التعليمية.

(٢) القصور الكبير في التدريس العملي والتطبيقي، ومن ثم قصور في ملامسة المشكلات الواقعية والمجتمعية.

(٣) قصور شديد في أساليب التعليم المولدة للقدرات الذاتية على الإبداع.

(٤) تكدن شديد في تكاليف إعداد بحوث وتقارير علمية.

(٥) كثيرا ما تواجه المبادرات الذاتية لتكثيف التدريس التطبيقي، بقصور

الموارد أو بوجود التقيد الحرفي بمحتوى المساقات، فضلا عن ندرة

استجابة الشركات والمنشآت لمثل تلك المبادرات، لعدم إدراك

إدارتها لأهمية التدريس التطبيقي والتدريب.

(٦) الاعتماد على نسبة النجاح المرتفعة وفق معيار الاختيار بوصفه

عاملا أساسيا للتقييم.

لذا، فإن النقص في المعرفة العلمية والمهارات، نتيجة حتمية لتلك الأوضاع. وفي هذا الصدد، أشار تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث (٢٠٠٣/٢٠٠٤) إلى وجود عدد من المشكلات التي تعيق تطور التعليم الجامعي؛ منها: انفصال التعليم الجامعي عن احتياجات التنمية، وضعف مقومات عملية التأهيل، بدءاً من غياب الأهداف، وعدم وضوح السياسات (في الحقيقة انعدامها بالمعنى الفعلي)، وسوء تخطيط القبول، وعدم تحديث البرامج^(١١).

والتحليل السابق، يعد أحد الأسباب الأساسية لضعف قدرة القطاع الخاص على تشغيل مخرجات الجامعات. وفي هذا الصدد، تشير مؤشرات مسح الطلب على القوى العاملة في عام ٢٠٠٣، إلى وجود عدد من الصعوبات تعيق الشركات والمنشآت عن استخدام مخرجات التعليم الجامعي؛ إذ ترى ٤٢,٥٤٪ من الشركات والمنشآت المبحوثة أن قصور المعرفة لدى تلك المخرجات يتصدر طليعة تلك الصعوبات، يليها نقص الخبرة وفقاً لرأى ١٨,١٣٪ من الشركات والمنشآت (بسبب عدم التدريب العملي والتطبيقي)، وثالث أكبر الصعوبات هو الافتقار إلى التخصص المناسب (نحو ٩,٣٢٪ من المنشآت المبحوثة جانب بذلك). وتتصل الصعوبات الأخرى بنقص المهارات اللازم توافرها في الخريجين؛ وأهمها مهارات القيادة والإدارة، واللغات الأجنبية، والمهارات الحاسوبية، وقصور تشغيل الآلات والمحركات (جدول ٥). أما الصعوبة الذاتية التي تخص الشركات والمنشآت، فتتمثل في عدم قدرتها على الحصول على التمويل اللازم للتوسعات الاستثمارية (صعوبات التمويل).

وبناء على ذلك، تعاني مخرجات التعليم الجامعي عدة نواقص أساسية، وفقاً لرأى القطاع الخاص؛ أهمها قصور في: المعرفة، والمهارات العامة (لغات أجنبية وحاسوب)، والمهارات المتخصصة (نقص الخبرة والممارسة)،

إضافة إلى عدم وجود مخرجات من تخصصات ملائمة لفرص العمل المتاحة. فضلا عن ذلك، يلاحظ أن المخرجات الجامعية يشوبها قصور في القدرات الإدراكية، وتدن كبير في الملكات الإبداعية ومهارات التفكير الناقد، وهي ذاتها التي تعانيها معظم الجامعات العربية^(١). ويستدل من ذلك، وبحسب ما تويده الشواهد أيضا، إلى أن التعليم الجامعي يشوبه كثير من جوانب القصور؛ أهمها:

(١) قصور في تغطية عدد من المهارات العامة؛ مثل اللغات الأجنبية، واستخدام الحاسوب، وتقنيات الاتصال وفنونه.

(٢) احتواء كثير من البرامج على مساقات تخصصية غير لازمة لتأهيل الخريج، لعدم ارتباطها بمجال الممارسة.

(٣) عادة ما تخضع أية عملية لتعديل البرامج أو لتطويرها لوفرة أعضاء هيئة التدريس، أكثر من خضوعها لمعايير موضوعية وبيئية، كما أن ذلك التعديل يسير عادة بتقل أعضاء هيئة تدريس معينين.

(٤) الإلزامية الشاملة لمحتوى البرامج بدون منح حرية اختيار الطالب مساقات معينة تتناسب مع أهدافه المستقبلية، لاعتماد النظام الدراسي السنوي الذي يتسم بالجمود.

(٥) استنساخ البرامج عند وصفها أو تطويرها هو السائد، بصرف النظر عن متطلبات البيئة المحيطة وحاجات التطويرات العلمية ومتطلبات التنمية.

ثالثا - محددات توزيع المتحقيين وفقا للتخصص:

يشير التحليل الوصفي لتوزيع المتحقيين وفق التخصص، وسياسات القبول، والموارد المتاحة للتعليم الجامعي، إلى أن عوامل مختلفة تؤثر في

توجيههم الملتحقين نحو التخصصات المتاحة في الجامعات الحكومية. غير أن تلك العوامل (المحددات)، يمكن أن تتحدد من خلال بناء نموذج قياسي (Econometrics)، وتقدير معاملاته واختبارها.

١ - بناء النموذج:

اتضح من التحليل الوصفي لواقع التخصصات، وتوزيع الملتحقين فيها، وسياسات القبول، وإطار الموارد المتاحة للتعليم الجامعي، أن توزيع الملتحقين على التخصصات المتاحة يتأثر بعدد من العوامل؛ أهمها: تكرار التخصص (عدد الأقسام العلمية في التخصص الواحد)، والحد الأدنى لمعدل الثانوية المحدد للقبول، ودرجة أهمية التخصص (مرتبة ووفقا لأهميته العملية والمستقبلية، ومعدل القبول مرتب تنازليا)، والموارد المتاحة (وتحديد الموارد البشرية المتاحة، معبرا عنها بحصة الأستاذ الحاصل على درجة دكتوراه من الملتحقين وفقا للتخصص)، ومعدل بطالة الخريجين من الجامعات وفق التخصص، استنادا إلى كشوف المسجلين للحصول على وظائف في الخدمة المدنية، وصعوبات التشغيل بحسب أهميتها بالنسبة إلى الشركات والمنشآت المبحوثة في مسح الطلب على القوى العاملة (٢٠٠٣)، وإدخال نظام القيد الموازي الذي عبر عنه بمتغير نوعي، ليندمج مع معدل القبول.

والحقيقة أنه تمت محاولة تقدير نماذج مختلفة عدة مرات، قبل تصوير النموذج نظريا، غير أن النموذج الممكن بناؤه وتقديره، بعد التجريب المشار إليه، يتمثل في النموذج الآتي:

$$EP = a_0 + a_1 SP + a_2 RPE + a_3 SI + a_4 RA$$

$$a_0 \neq 0, a_1 > 0, a_2 > 0, a_3 < 0, a_4 > 0$$

إذ إن:

EP : يشير إلى التوزيع النسبي للمتحمقين وفق التخصص (المتغير التابع).

SP : يشير إلى التكرار النسبي للتخصص (تكرار القسم العلمي)، ويتوقع أن يكون معامل (a_1) موجبا؛ إذ كلما ارتفع تكرار التخصص، ارتفع عدد المتحمقين به.

RPE : يشير إلى الطاقة الاستيعابية البشرية، بوصفها أهم مورد يؤثر في الالتحاق بالتخصص، وقد عبر عنها بحصة الأستاذ من المتحمقين، فارتفاعه يعنى ارتفاع عدد المتحمقين بالتخصص، والعكس صحيح أيضا؛ أى أن: $a_2 > 0$.

SI : يشير إلى درجة أهمية التخصص مرتبة تنازليا من الأهم إلى الأقل أهمية، ويتوقع أن يكون معامل (a_3) سالبا؛ لأن ارتفاع درجة أهمية التخصص، يعنى انخفاض عدد القادرين على الالتحاق، فى ظل انخفاض تكراره.

RA : يشير إلى المعدل الأدنى فى الثانوية لقبول الطالب فى التخصص، ويتوقع أن يكون معامل (a_4) سالبا؛ لأنه كلما كان المعدل مرتفعا، انخفض عدد المتحمقين به، وقد يكون المعامل موجبا، فى حالة ما إذا كانت نسبة المتحمقين بمعدل ٧٥٪ فأعلى، أكبر من نسبة المتحمقين بمعدل أقل.

أما الثابت: (a_0)، فلا يمكن الجزم بما إذا كانت إشارته سالبة أو موجبة، غير أن وجود تشوهات وجوانب قصور فى سياسات القبول والالتحاق وفق التخصص، فمن المتوقع أن تكون إشارته سالبة.

أما العوامل الأخرى التى لم تدرج ضمن النموذج، فإنه اتضح بعد

تجريبها، ضعف تأثيرها في توزيع الملتحقين وفق التخصص، فضلا عن أن تضمين بعضها يسبب مشكلات قياسية عند تقدير النموذج.

٢ - تقدير النموذج:

تم تقدير النموذج استنادا إلى بيانات مقطعية نسبية للمتغيرات عن العام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، كما يوضح أرقامها المطلقة (لبعض المتغيرات) الجدولان ١ و ٢، وتم حساب حصة الأستاذ من الملتحقين بالاعتماد على جدولي ٢ و ٣، وقد جمع المقبولين مع الملتحقين، على أساس أنهم جميعا ملتحقون في خلال العام الجامعي. وكان النموذج المقدر كالاتي.

$$EP^* = -26.7 + 0.728 SP^* + 0.0195 RPE^* - 0.335 SI^* + 0.396 RA^*$$

$$T_{(\infty=0.01)} (-7.21) \quad (21.11) \quad (7.95) \quad (-5.84) \quad (7.03)$$

$$S = 0.646 \quad , \quad R^2_{adj} = 97.6\% \quad , \quad F = 163.26 \quad , \quad D.W = 1.42$$

وتشير النجمة (*)، إلى عملية تحويل بيانات المتغيرات، للتخلص من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، بقسمتها على الانحراف المعياري للخطأ العشوائي (e)، فضلا عن استخدام مشاهدين مقدرتين للمتغير التابع (EP)؛ هما المشاهدتان الأولى والرابعة، لعدم ملاءمة القيمتين الحقيقيتين.

ويلاحظ أن اتجاه العلاقات والمعاملات المقدرة، تتوافق مع التصورات النظرية للنموذج، مع ارتفاع معامل التحديد المعدل الذي يشير إلى أن المتغيرات التفسيرية توضح نحو ٩٧,٦٪ من التغير في التوزيع النسبي للالتحاق.

وبناء على ذلك، فإن أية سياسة تستهدف تكيف الالتحاق بالتخصصات الجامعية بما يتناسب مع متطلبات التنمية، يجب أن تستهدف التأثير في المتغيرات التي تؤثر في الالتحاق بالتخصصات الجامعية.

رابعاً- المخرجات ومتطلبات التنمية:

يمكن توضيح مدى التناغم بين المخرجات الجامعية ومتطلبات التنمية، من خلال طبيعة المخرجات والطلب على العمل، ومتطلبات التنمية الأخرى (متطلبات التقدم في التنمية البشرية، ومتطلبات المناقشة، والتطوير التقني)، استناداً إلى المشكلات الإنمائية التي تتضمنها خطة التنمية، وكذلك أهدافها.

١- المخرجات والطلب على العمل:

أشارت مؤشرات مسح الطلب على القوى العاملة (٢٠٠٣)، أن الطلب على خدمات مخرجات التعليم الجامعي التي كانت الشركات والمنشآت المبحوثة قد توقعت استخدامها (في المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٦)، كان مصدره الأساسي هو النشاط التجاري بنحو ٤١,١٧٪، ثم خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية بنحو ٢٤,٦٤٪، وخدمات النقل والاتصالات والخدمات المالية والعقارات بنحو ٩,٢٥٪، وبلغت نسبة الطلب على خدمات مخرجات التعليم الجامعي نحو ٣٨,٦٦٪، توزعت على تخصصات العلوم الطبيعية والتقنية (٢٤,٣٢٪)، وتخصصات العلوم الاجتماعية والاقتصاد والإدارة (١٤,٣٤٪)، وبلغت الشواغر المتوقعة لمؤهلات المعاهد الفنية والتقنية نحو ٥٣,٨١٪ من الإجمالي (جدول ٧).

والحقيقة أن الطلب المتوقع على مخرجات التعليم العالي (جامعات، ومعاهد، ومراكز فنية وتقنية)، يتسق نسبياً مع طبيعة الشركات والمنشآت اليمنية السائدة التي تتسم بهيمنة الشركات التجارية من ناحية، والمنشآت المتوسطة والصغيرة التي يعمل في كل منها أقل من ٢٧ عاملاً في المتوسط، وفقاً للمعيار المعمول به، فضلاً عن ضالة القاعدة الصناعية، وهيمنة الصناعات الخفيفة، لاسيما الغذائية منها.

أما في جانب الطلب على التأهيل والتدريب لقوة العمل المشتغلة، فإن نحو ٤٢,٣٨٪ من الشركات والمنشآت المبحوثة، أجابت بأولوية مجالات التأهيل والتدريب الفنية والتقنية، وبلغت نسبة التأهيل والتدريب المطلوب في المجالات التنظيمية والإدارية والتسويقية والمحاسبية والإحصائية نحو ٤١,٤٧٪ من الشركات والمنشآت المبحوثة (جدول ٦). ويمكن أن يستدل من تلك المؤشرات على تدنى المستوى المعرفي والمهارة للمشتغلين في القطاع الخاص من ناحية، والنمط المهيمن على القوى العاملة المستخدمة في الشركات والمنشآت من ناحية أخرى، وتدلل كذلك على التطورات الجارية فيها، والناجمة عن سريان تأثيرات تحرير السوق، وتحرير الواردات، وتشجيع الصادرات.

ويمكن الاستدلال، استنادا إلى التحليل السابق، على أن الطلب على المهارات البشرية العالية في السوق اليمنية بدأ في التصاعد، نظرا إلى تأثيرات تحرير السوق وزيادة المنافسة، بما يعنيه ذلك من تزايد تدريجي في الطلب على كثير من مخرجات كثير من التخصصات الطبيعية والتقنية والإدارة والتسويق، والتخصصات النوعية في العلوم الاجتماعية، وانحصاره الشديد بالنسبة إلى مخرجات التخصصات الأكثر نمطية (تخصصات العلوم الاجتماعية، والدراسات العربية والإسلامية).

٢ - متطلبات التنمية:

(١) متطلبات التنمية البشرية: الجغرافيا العربية

تعانى اليمن عددا كبيرا من المشكلات الإنمائية التي يأتى فى طبيعتها: نسبة مرتفعة للفقر العام، قدرت بنحو ٣٥٪ من السكان عام ٢٠٠٥^(١٢)، ومعدل مرتفع للبطالة كما سبق الإشارة، ومعدل نمو للسكان يبلغ نحو ٣٪^(١٣)، وتدنى دليل التنمية البشرية (٠,٤٨٩ عام ٢٠٠٤)^(١٤)؛ وهو ما يعنى تدنى كثير من

مؤشرات التنمية البشرية، فضلا عن ضعف المهارات البشرية، وتدنى كفاءة الإدارة، سواء على مستوى الإدارة العامة أو على مستوى إدارات شركات القطاع الخاص.

وتعد تلك المشكلات وغيرها، غايات لرؤية اليمن الاستراتيجية ٢٠٠٠-٢٠٢٥، وأهدافا للخطة الثالثة للتنمية وتقليص الفقر، وبعض أهداف هذه الخطة سيكمل تحقيقه في الخطة الرابعة للتنمية؛ مثل أهداف التنمية الألفية حتى ٢٠١٥، لاسيما المتصل منها بالتعليم الأساسي، والتغطية بالخدمات الصحية، وزيادة مشاركة المرأة في التنمية. فضلا عن ذلك، يعد ربط التعليم العالي بمتطلبات التنمية والمجتمع، غاية لرؤية اليمن الاستراتيجية التي سبقت الإشارة إليها.

وبناء على ذلك، يمكن تحديد أهم أهداف تسريع التنمية البشرية في الآتي:

أ- نشر التعليم الأساسي والزاميته، وتوسيع التعليم الثانوي، ورفع جودتيهما.

ب- رفع مستوى التغطية في الخدمات الصحية التي لا تتجاوز حاليا نحو ٤٧٪^(١٤).

ج- رفع معدل مشاركة المرأة في التنمية، وخفض معدل نمو السكان، من خلال رفع معدل التحاق الإناث بالتعليم، ورفع قدراتهم على الحصول على الخدمات الصحية، لتقليص الفجوة بين الذكور والإناث.

والأهداف الثلاثة السابقة هي ضمن أهداف التنمية الألفية^(١٥).

(٢) تنويع مصادر الدخل، ورفع معدل النمو الاقتصادي، لاسيما في القطاعات الواعدة (الصناعة التحويلية والاستخراج، والزراعة، والثروة السمكية، والسياحة)، وتقليص معدل البطالة. وذلك كله اعتمادا على القطاع الخاص.

وفضلا عن ذلك، يتطلب رفع معدلات التنمية وتسريع التنمية البشرية، توسيع خدمات البنى التحتية وتطويرها، وإنجاح الإصلاحات الإدارية والمؤسسية.

وبناء على ذلك، فإن العنصر الحاسم لتحقيق تلك الغايات والأهداف، يتمثل في تنمية الموارد البشرية بشكل عام، وتطوير التعليم الجامعي على نحو خاص، بحسب أولويات التخصصات وفقا لمتطلبات التنمية.

(٣) متطلبات المنافسة والتطوير التقني:

يتطلب التفاعل الإيجابي مع الليات العولمة واقتصاد المعرفة، وهدف انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، وغاية انضمامها إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد اليمني، والارتقاء بالقدرات التنافسية لشركاته في السوقين المحلية والخارجية.

وتتطلب المنافسة والتطوير التقني في عصر العولمة، في حدود التعليم الجامعي، ما يأتي:

أ- جودة عالية في بناء القدرات المعرفية، وفقا لأولويات تفرضاها الغايات والأهداف الإنمائية، وضرورات رفع القدرات التنافسية، وعمليات الابتكار والاختراع والتنظيم؛ وهو ما يتطلب رفع القدرات العلمية والمهارة للمخرجات الجامعية، في خلال عملية بناء القدرات، مع تكثيف الدراسة العملية والتطبيقية.

ب- يفترض أن يترتب على تطوير عملية بناء القدرات في الجامعات بشكل هادف، تحول الخريج الجامعي من مجرد باحث عن فرصة عمل، إلى مولد لفرص عمل، وهي غاية استهدفتها رؤية اليمن الاستراتيجية ٢٠٠٠-٢٠٠٥؛ أي عن طريق استخدامه للقدرات الابتكارية والتنظيمية التي حازها في أثناء التعليم الجامعي، وتجسيدها في إنتاج تقني وتنظيمي مادي وخدمي، يلبي متطلبات التنمية والمجتمع، ويولد فرص عمل آخرين.

والتحليل السابق، يشير بوضوح إلى وجوب التلاحم بين عملية بناء القدرات فى الجامعات ومتطلبات التنمية وأهدافها. وفى هذا السياق، يستفاد من التجارب الإنمائية المعاصرة فى الدول النامية الناشئة (مثل دول جنوب شرق آسيا)؛ أن رأس المال التمولي يمكن الحصول عليه. غير أنه من الصعب الحصول على القدرات المعرفية اللازمة لمتطلبات التنمية، ورأس المال الفكرى اللازم للبحوث والتطوير التكني.

خامسا- الاستنتاجات والتوصيات:

١- الاستنتاجات:

يمكن الخروج من البحث بالاستنتاجات الآتية:

(١) إن التوجه نحو استبدال مدرسين يمنيين بالمدرسين غير اليمنيين على نحو غير مخطط، إضافة إلى عامل المحاكاة فى إنشاء الأقسام العلمية، كان لهما الإسهام الأكبر فى بلورة ظاهرة النمطية فى التخصصات العلمية، ومن ثم القبول والالتحاق فيها، ومن ثم طبيعة المخرجات الجامعية.

(٢) إن انعدام التوجه الاستراتيجي فى التعليم الجامعي فى خلال الفترة الماضية، انعكس على طبيعة الاختلالات التى يعانىها الأخير، ومنها النمطية، وقصور المعرفة العلمية والمهارة لدى المخرجات، فى ظل تركيز السياسات العامة على التعليم ما قبل الجامعي من حيث الكم.

(٣) أسهم ارتفاع بطالة الخريجين، لاسيما من مخرجات التخصصات النمطية، ووضع حد أدنى لمعدل الثانوية العامة الواجب توافره للقبول فى الجامعات الحكومية، واعتماد نظام القيد الموازي، أسهم ذلك فى حدوث تغييرات فى حصص التخصصات الجامعية من

المقبولين والملتحقين، لصالح التخصصات الموافقة (نسبياً) لسوق العمل ومتطلبات التنمية.

(٤) مازال عرض خدمات التعليم الجامعي وتخصصاته، هو المحدد الأساسي للالتحاق بالجامعات، في حين أن تأثير الطلب (دور القطاع الخاص) في خدمات مخرجاته، مازال محدوداً.

(٥) إن المنطلق الأساسي لتطوير التعليم الجامعي بتخصصاته، بوصفه المحور الأساسي لعملية بناء القدرات المعرفية ورأس المال الفكري، إنما يتمثل في تكامل التعليم الجامعي مع متطلبات التنمية والتطوير التقني، في ظل الية للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.

(٦) إن أية سياسة تستهدف المواءمة بين التعليم الجامعي وتخصصاته ومخرجاته، إنما تتطلب التأثير في محددات الالتحاق، وفق التخصص في اتجاه تحقيق الهدف، فضلاً عن الارتقاء بعملية بناء القدرات المعرفية.

٢ - التوصيات:

استوجبت طبيعة البحث وضع عدد من التوصيات الموجهة نحو تطوير التعليم الجامعي بتخصصاته ومخرجاته؛ وأهمها وفق أولوياتها وترتيبها، ما يأتي:

(١) وضع استراتيجية وطنية لتطوير العلوم والتقنية، استرشاداً بمتطلبات التنمية وسوق العمل، متكاملة في خططها، وينبثق عنها (الاستراتيجية المقترحة) خطط لتطوير التعليم بشكل عام، والتعليم العالي والتقني بشكل خاص، والتعليم الجامعي على نحو أساسي، وبالشراكة المباشرة مع القطاع الخاص.

(٢) إعادة صياغة أهداف التعليم الجامعي الإجمالية وأهداف تخصصاته الجزئية بحسب الكليات والأقسام العلمية، في ضوء الاستراتيجية المقترحة.

(٣) إعادة هيكلة تخصصات التعليم الجامعي، في ضوء تلك الاستراتيجية والأهداف الإجمالية والأهداف الفرعية لتخصصاته، حتى تستوعب برامجها ومساراتها، متطلبات التغيير والتنمية، وأفاق التطوير التقني، مع التركيز على الأشكال التنظيمية لمؤسسات التعليم الجامعي وأقسامها العلمية.

(٤) إعادة صياغة البرامج، في ضوء متطلبات التنمية وسوق العمل.

(٥) اعتماد نظام الجودة في التعليم الجامعي على المستويات الإجمالية والفرعية (كليات)، والجزئية (أقسام وتخصصات)؛ وهو ما يتطلب ما يأتي:

أ- الارتقاء بموارد التعليم الجامعي البشرية والمادية والوسائل وأساليب بناء القدرات المعرفية، بما يتناغم مع غايات استراتيجية تطوير العلوم والتقنية وأهدافها، مع تحديد معايير للإنفاق، بحسب برنامج التخصص والقسم العلمي والأداء الأكاديمي والإداري للجامعة والكلية والقسم.

ب- ميكنة التعليم الجامعي إدارياً وأكاديمياً، على النحو الذي يعزز اعتماد نظام الجودة في التعليم.

الهوامش:

- (١) ينظر في تصنيف التخصصات: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٨٩)، "استراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي"، (الطبعة الأولى، بيروت)، ص ٩١-١٠٠.
- ESCWA (2003) "Technology and Innovation in the Knowledge – Based Society", United Nations, New York, p.72.
- (٢) الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٢)، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠١، صنعاء.
- (٣) استنادا إلى: المجلس الأعلى لخطط التعليم، مؤشرات التعليم لعام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤، صنعاء.
- (٤) المصدر السابق نفسه.
- (٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣)، تقرير التنمية البشرية.
- (٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٥)، تقرير التنمية البشرية.
- (٧) المصدر السابق نفسه.
- (٨) استنادا إلى: وزارة المالية (٢٠٠٥)، نشرة مالية الحكومة، العدد ٤، صنعاء.
- (٩) وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٥)، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤، صنعاء.
- (١٠) المرجع السابق.
- (١١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الثالثة للتنمية وتقليص الفقر ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، صنعاء.
- (١٢) الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٦)، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٥، صنعاء.

- (١٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣)، تقرير التنمية البشرية.
- (١٤) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الثالثة، مصدر سابق.
- (١٥) ينظر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣.



إطار (١)

معايير تصنيف التخصصات الجامعية والتخصصات النوعية (٢٠٠٤/٢٠٠٥)

المعيار	التخصص
١ - العلوم والتطوير التقني:	تخصصات العلوم الطبيعية والتقنية: - العلوم الأساسية والدقيقة. - الطب والعلوم الصحية. - الهندسة وما يتعلق بها. - هندسة الإلكترونيات. - الزراعة والطب البيطري.
٢ - التخصصات النوعية الدقيقة: (١) تخصصات نوعية في التربية. (٢) تخصصات نوعية في العلوم الاجتماعية. (٣) أداب لغات أجنبية. (٤) إعلام وفنون. (٥) تربية بدنية وفنية. (٦) الاقتصاد والإدارة.	تخصصات العلوم الطبيعية والتقنية: - إرشاد نفسي، رياض أطفال، تعليم كبار، تربية خاصة، اقتصاد منزلي. - آثار، اجتماع، خدمة اجتماعية، مكتبات. - لغات أجنبية. - إعلام، صحافة، إذاعة وتليفزيون، علاقات عامة، موسيقى، تصميم داخلي، سمعية وبصرية، ديكور. - تربية فنية، تربية بدنية ورياضية. - تسويق وإنتاج، سياحة، اقتصاد دولي، اقتصاد إداري، إحصاء ومعلومات، إدارة صحية.
٣ - أهمية التخصص للتنمية الاجتماعية: (١) التربية (علوم أساسية). (٢) التربية لغات أجنبية.	التخصصات اللازمة للتنمية الاجتماعية والارتقاء بالتعليم العام: - رياضيات، فيزياء، كيمياء، أحياء، علوم حاسوب. - لغة إنجليزية.
ملاحظة: وفقاً لتقارير المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ومؤشراته؛ فإن هناك شبه إجماع على أن التخصصات النمطية هي: تخصصات الآداب والتربية في الدراسات الإسلامية واللغة العربية والاجتماعيات، ودرجة تالية الشريعة والقانون وبعض تخصصات الاقتصاد والإدارة معاً لم ترد أعلاه (محاسبة، إدارة، اقتصاد...).	

جدول (١)

التخصصات وأهميتها والطاقة البشرية

م	المتخصص	عدد التخصصات	تكرار التخصص	تكرار التخصص %	الطاقة البشرية	معدل القبول %
١	تربية د. عربية وإسلامية	٣	٦٧	١٥.٣٣	١٧٧	٧٥
٢	آداب د. عربية وإسلامية	٣	١٢	٢.٧٥	١٤٠	٧٠
٣	علوم تربوية دقيقة	٥	١٣	١.١٤	٢٨٩	٧٠
٤	تربية (علوم اجتماعية)	٦	٢٩	٦.٦٤	٤٢	٧٥
٥	آداب (علوم اجتماعية)	٩	٢٨	٦.٤١	٥١	٧٠
٦	تربية بدنية وفنية	٢	٦	١.٣٧	٧٨	٦٥
٧	تربية (علوم أساسية)	٤	٨٠	١٨.٣١	١٣١	٧٥
٨	تربية (لغات أجنبية)	١	٣٢	٧.٣٢	١٥٠	٧٥
٩	آداب (لغات أجنبية)	٤	١٣	٢.٩٧	٨٩	٧٠
١٠	الإعلام والفنون الجميلة	٧	٨	١.٨٣	٥٠	٦٨
١١	القانون والشريعة	١	٤	٠.٩٢	١٠٩	٧٠
١٢	علوم الاقتصاد والإدارة	١٢	٣٨	٨.٧٠	١٤٦	٧٨
١٣	العلوم الأساسية والدقيقة	١٢	٣٥	٨.٠١	٤٧	٧٠
١٤	الطب والعلوم الصحية	٥	١٨	٤.١٢	٢٠	٨٥
١٥	العلوم الزراعية والبيطرية	١٠	١٩	٤.٣٥	١٦	٧٠
١٦	العلوم الهندسية	٨	١٧	٣.٨٩	٣٣	٨٠
١٧	الحاسوب والإلكترونيات	٦	١٨	٤.١٢	٨٤	٨٠

المصدر: استنادا إلى المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم لعام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جدول (٢)

الملتحقون والمقبولون والخريجون في الجامعات اليمنية الحكومية

لعامى ٢٠٠١/٢٠٠٢ و ٢٠٠٤/٢٠٠٥

م	السنة والحالة	ملتحقون		خريجون		مقبولون		نوعية الملتحقين	
		٠٥/٠٤	٠٢/٠١	٠٥/٠٤	٠٢/٠١	٠٥/٠٤	٠٢/٠١	٠٥/٠٤	٠٢/٠١
١	تربية د. عربية وإسلامية	٢٩٩٥٢	٣٦.٨٥	٥٢٤	٥٦٤٨	١٣٧٦٠	٦٣.٣	-	-
٢	آداب د. عربية وإسلامية	٨١٩٩	٦٢٩٤	٥٠٤	٨٨١	٢٢٢٨	٢٠.٣٢	-	-
٣	تخصصات تربوية دقيقة	١٨٩٧	١٩٢٨	١٩٤	٤٣٣	٩٩٣	٤١٦	٢١١٣	١٨٩٧
٤	تربية (علوم اجتماعية)	٦٨٠٠	١٣٩٤٩	١٨٧٢	١٣٨٤	٤٨٦٥	٩٩٠	-	-
٥	آداب (علوم اجتماعية)	٧٨٤٩	٩٧٤٤	١.٦٣	١١٣٧	٣٣١٠	٢٧٢٦	٢٣٧٨	٢٦٧٨
٦	تربية بدنية وفنية	١٠٠٨	٥٩٢	١١٥	١٤٥	٢٥٤	٣٨٤	٥٩٢	١٠٠٨
٧	تربية (علوم إنسانية)	٢٤.٥٥	٢٦٤.٤	١٩٦٠	٣٤٢٩	٤٩٣٢	٦٦٤٦	-	-
٨	تربية (لغات أجنبية)	١.٩٩٠	١.٥٦٩	١٦٧٥	١٨١٢	٤١.٣	٣١٥٩	-	-
٩	آداب (لغات أجنبية)	٤٦٢١	٣٨٧٢	٥٣٣٢	٦٤٤	١٥٤٣	١٤٧٨	٣٨٧٢	٤٦٨١
١٠	الإعلام والفنون	١٢٦٨	١٥٥٤	٢٤٩	١٧٩	٤.٣	٢١٨	١٥٥٤	١٢٦٨
١١	الشريعة والحقوق	١٥٢٢٢	١٩٢٩٤	١٢٧٥	٢.٩٧	٦٨١٩	٣.٥٣	-	-
١٢	علوم الاقتصاد والإدارة	٣١٢٣٥	٣٧٤٣٩	١٥٦٤	٤١.٠٠	١١٥٦٤	٧١٧٧	٥٤.٠	٢٣٩٤
١٣	العلوم الأساسية والدقيقة	٥٥٧٨	٣٤٨٢	٧٧٤	٩٥٦	١٧٤٩	١٦١٩	-	-
١٤	الطب والعلوم الصحية	٨٦.٦	٦٨٥٧	١٤٦	١٢٤٨	١٥٠.٠	٢.٤٥	-	-
١٥	العلوم الزراعية والبيطرية	١٧١.٠	٨٥٦	١١.٠	١٣٤	٦٨٤	٥٦٩	-	-
١٦	العلوم الهندسية	٥٨٨٥	٤٦٥٨	٥٢٧	٥٩٩	١٥١٨	١٣٣٣	-	-
١٧	حاسوب والكترونيات	٦٤٣٢	٢٦٩٥	١.٠٣	٢٦١	٩٩٩	١٣.١	-	-
	الإجمالي	١٧١١٢٣	١٨١٢٧٢	١٨٦٦٢	٢٥.٨٧	٦٣٣٦٦	٤.٢٧٧	-	-

المصدر: استنادا إلى: (١) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم - الأمانة العامة (٢٠٠٣)، مؤشرات التعليم لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢، صنعاء.

(٢) بيانات الجامعات اليمنية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، (٣) تشمل التربية علوم أساسية (٤) كالمجال ٦ في التخصص.

جدول (٣)

أعضاء هيئة التدريس اليمنيين وغير اليمنيين

للعام الجامعي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ بحسب فئة التخصص

م	الفئة التخصصية والمواضع	يمنيون			اجمالي	غير يمنيين			اجمالي	مجموع			اجمالي
		لكورد	مستتر	بك		لكورد	مستتر	بك		لكورد	مستتر	بك	
١	تربية - عربية وإسلامية	١٢٢	٥٢	١٢٧	٣٠١	٨٣	١٧	-	١٠٠	٢٠٥	٦٤	١٢٧	٤٠١
٢	آداب - عربية وإسلامية	٢٨	٢٠	٢٦	٩٤	٢٥	-	-	٢٥	٧٣	٢٠	٢٦	١١٩
٣	علوم تربوية دقيقة	٣	٥	١٣	٢٠	٥	-	-	٥	٨	٥	١٣	٢٦
٤	تربية (علوم ابتدائية)	١٧٩	٤٩	٣	٢٣١	٢	-	-	٢	١٨٤	٤٩	٣	٢٣٦
٥	آداب (علوم اجتماعية)	١٦٧	٢٠	٢٠	٢٥٧	٢٥	-	-	٢٥	١٩٢	٢٠	٢٠	٢٨٢
٦	تربية متقدمة وثقافة	٥	٦	١٣	٢٤	٢٢	٢	-	٢٤	١٧	٨	١٣	٣٨
٧	تربية (علوم انسانية)	١٦٨	٤٧	١٥٨	٣٧٣	٦٢	١٥	١٥	٩٢	٢٣٠	٦٢	١٧٣	٤٦٥
٨	تربية (لغات اجنبية)	٥٨	٤١	٨٢	١٨١	٣٦	١١	-	٤٧	٩٤	٥٢	٨٢	٢٢٨
٩	آداب (لغات اجنبية)	٣٤	٣٥	٨٥	١٥٤	٣٥	١٠	-	٤٥	٦٩	٤٥	٨٥	١٩٩
١٠	الإعلام والفنون الحسية	٢٦	٢	٢٤	٥٢	٦	-	-	٦	٣٢	٢	٢٤	٥٨
١١	القانون والشريعة	١٦٣	٢٥	٧٥	٢٦٣	٥	-	-	٥	١٦٨	٢٥	٧٥	٢٦٨
١٢	علوم الاقتصاد والإدارة	٢١٩	٧٢	١٢٣	٤١٤	٣٤	٦	-	٤٠	٢٦٣	٧٨	١٢٣	٤٨٤
١٣	العلوم الانسانية والدقيقة	١١٦	٤٨	٩٣	٢٥٧	٣٧	٢	-	٣٩	١٥٣	٢٠	٩٣	٢٩٦
١٤	الطب والعلوم الصحية	٤١٨	١٢٤	٢٩٥	٨٣٧	١٠٨	١١	-	١٢٢	٣٢٦	١٣٥	٢٩٨	٩٥٩
١٥	العلوم الزراعية والبيطرية	١٣٧	٢٢	٣٤	١٩٣	٩	-	-	٩	١٤٦	٢٢	٣٥	٢٠٣
١٦	العلوم الهندسية	١٧٥	٣٥	٨٢	٢٩٢	٤٣	٥	-	٤٨	٢١٨	٤٠	٨٢	٣٤٠
١٧	الحاسوب والإلكترونيات	٣٧	٣٧	٨٧	١٦١	٩	١	-	١٠	٤٦	٣٨	٨٧	١٧١
-	علوم اجتماعية وآداب	٨٠٥	٢٧٥	٤٩٨	١٥٧٨	٢٣٧	٤٠	-	٢٧٧	١٠٤٢	٣٦٥	٤٦٩	١٨٥٥
-	علوم الاقتصاد والإدارة	٢٢٩	٧٢	١٤٣	٤٤٤	٣٤	٦	-	٤٠	٢٦٣	٧٨	١٤٣	٤٨٤
-	العلوم الطبيعية والثلثية	١٥٠٩	٣١٣	٧٤٩	٢١١٣	٢٦٨	٣٤	-	٣٠٢	١٣١٩	٣٤٧	٧٦٨	٢٤٣٤

المصدر: استناداً إلى: (١) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم - الأمانة العلمية (٢٠٠٥)، أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، صنعاء.

جدول (٤)

أهم مؤشرات الإنفاق النسبية على التعليم

لعامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٠

التعليم الفنى والتقنى	وزارة التعليم العالى	التعليم الجامعى	التربية والتعليم	قطاع التعليم	قطاع التعليم		السنوات
					من الإنفاق العام	من الإنفاق الجارى	
٠,٣٨	-	٢,١٣	١٥,٣٦	١٧,٦٨	من الإنفاق العام	٢٠٠٠	
٠,٢٠	-	١,٤٣	١٨,٨٢	٢١,٠٩	من الإنفاق العام الجارى		
١,٠٣	-	٢,٧٤	٣,٥٦	٧,٤١	من الإنفاق العام الراسملى		
٢,١٦	-	١٢,٠٣	٨٥,٣٤	١٠٠	من الإنفاق على التعليم		
٠,١٢	-	٠,٦٨	٤,٨٦	٥,٦٩	من GDP		
٠,٩٦	٠,٧٦	٢,٨٩	١٦,٣٥	٢١,٢٣	من الإنفاق العام	٢٠٠٥	
٠,٤٨	٠,٩٨	٢,٨٠	٢٠,٠٥	٢٤,٥٣	من الإنفاق العام الجارى		
٢,٣٢	٠,٢٦	٣,٣٥	٨,٥٣	١٤,٧٦	من الإنفاق العام الراسملى		
٤,٥٣	٣,٥٦	١٣,٦٠	٧٧,٠٧	١٠٠	من الإنفاق على التعليم		
٠,٢٧	٠,٢١	٠,٨٠	٤,٥١	٥,٨٥	من GDP		
١٦٧٤,٣	-	٢٢٩,٤	١٣٢,٣	-	٢٠٠٠	حصة الطالب من	
٣١٨١٣,٤	-	٥٤٠,٤	١١٢٦,٨	-	٢٠٠٥	الإنفاق الجارى (دولار)	

المصدر: استنادا الى:

- (١) الجهاز المركزى للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوى لعام ٢٠٠١ و ٢٠٠٤، صنعاء.
- (٢) الجامعات اليمنية الحكومية عن بيانات طلاب الجامعات لعام ٢٠٠٥.
- (٣) وزارة المالية (٢٠٠٥)، نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد الحادى والعشرون، صنعاء.
- (*) استخدم عدد الطلاب لعام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤.

جدول (٥)

الوظائف المتوقعة لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦

والمسجلون للوظائف

المسجلون للوظائف		التوزيع النسبي للوظائف المتوقعة (٢٠٠٦/٠٤)	النشاط الاقتصادي
توزيع نسبي	مجال التخصص		
٥٨	- تربية	٢,٠٣	- الزراعة
١٢,٤٤	- تجارة واقتصاد	٠,٣٩	- الصيد
٦,٢٨	- أداب	٠,٧٠	- التعدين والمقالع
٠,٥٢	- لغات	٠,٢١	- الصناعة التحويلية
٤,٦٩	- قانون وشرعية	٠,٨٠	- الكهرباء والماء والغاز
٠,١٧	- تربية يدنية	٠,٨٣	- البنساء
٠,٤٧	- إعلام وفنون	٤١,١٧	- التجارة
٢,٧٢	- طب بشري	٢,٩٦	- الفنادق والمطاعم
١,٨٣	- هندسة ونفط	٣,٠٩	- النقل والاتصالات
٣,١٦	- علوم	٠,٧٢	- الخدمات المالية
٠,٤٤	- علوم حاسوب	٢,٤٨	- الخدمات العقارية والأعمال
٠,٧٥	- زراعة وبيطرة	٥,٧٤	- التعليم (خاص)
٢,٠٥	- فنى/ تقنى	١٠,٥٠	- الصحة (خاص)
١,٥٣	- مهنى	٨,٤٠	- خدمات شخصية ومنظمات
٤,٨١	- معاهد صحية	-	

المصدر: استنادا الى:
 (١) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مسح الطلب للقوى العاملة - قطاع المنشآت لعام ٢٠٠٣، صنعاء.
 (٢) وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، بيانات غير منشورة.

جدول (٦)

الخريجون المسجلون لوظائف

وصعوبات تشغيلهم، ومجال التأهيل والتدريب المطلوب

التوزيع النسبي للمنتجات	مجال التأهيل والتدريب المطلوب	التوزيع النسبي للمنتجات	صعوبات تشغيل الخريجين	التوزيع النسبي	خريجو الجامعات المسجلون للحصول على وظائف (٢٠٠٥)
١٦,٧٢	- تدريب مهني	٤٢,٥١	- قصور التأهيل	٤٨,٧١	- تربية
١٣,١٣	- سكرتارية ومخازن	١٨,٤٣	- نقص الخبرة	١٤,٠١	- تجارة واقتصاد
١٢,٤٤	- المحاسبة	٣,٣٧	- قصور مهارات القيادة	١١,٥٦	- آداب
١١,٨٤	- هندسة كهربائية	٢,٧١	- افتقار إلى لغات أجنبية	٠,٩٦	- لغات
١١,٦٧	- احصاء ومعلومات	٠,٦٥	- نقص المهارات الإدارية	٩,١٤	- قانون وشريعة
٧,٠٦	- لغات أجنبية	٠,٧٩	- قصور المهارات المحاسبية	٠,٣٢	- تربية بدنية
٥,٤٤	- ثقافة طبية	١,٩٩	- قصور المهارات الحاسوبية	٠,٨٧	- إعلام وفنون
٤,٠٤	- صناعات غذائية	١,٢٧	- قصور تشغيل الآليات	٤,٩٩	- طب بشري
٢,٨٧	- طيران وأرصاد	٠,٤٥	- قصور تشغيل الآلات الكهربائية	٣,٣٦	- هندسة ونقط
٢,٧٦	- تسويق	١٢,٢٢	- عدم توافر التمويل	٥,٨١	- علوم
٢,٤٥	- إعلام وصحافة	٢,٦٠	- عدم ملائمة التعاقد	-	- علوم حاسوب
١,٠٤	- تربية بدنية ورياضية	٣,٦٤	- قصور التدريب	٠,٩٧	- زراعة وبيطرة
٠,٨٩	- زراعة وبيطرة	٩,٢٣	- الافتقار إلى مؤهل مناسب	-	- فني/ تقني
٠,٦٥	- هندسة مدنية	-	-	-	- مهنية
١,٧٤	- اقتصاد وتخطيط وضرائب	-	-	-	- معاهد صحية
١,٥٢	- أخرى	-	-	-	-

المصدر: استنادا إلى:

(١) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مسح الطلب للقوى العاملة - قطاع المنشآت لعام ٢٠٠٣، صنعاء.

(٢) وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، بيانات غير منشورة.

